انعكاسات الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى على تركيا

محسن عامر أبو جعفر المرغني

الملخص:

تركز هذه الدراسة على تطور البرنامج النووي الإيراني النووي الذي أبرم بين إيران والدول الكبرى عام ٢٠١٥ وإنعكاساته السلبية والإيجابية على تركيا، وتأثير هذا الاتفاق على تطور العلاقات الإيرانية التركية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي المتمثل في:

إلى أي مدى يؤثر الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى على تركيا؟، ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

١- ما هي طبيعة الاتفاق النووي الإيراني؟

٢- ماهي إنعكاسات الانفاق النووي الإيراني على تركيا؟

أما فرضية الدراسة فقد أشارت إلى إن الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى ستكون له إنعكاسات على تركيا، سواء هذه الإنعكاسات إيجابية أو سلبية، وسيكون لهذا الاتفاق تأثير على العلاقات الإيرانية التركية، وللتحقق من صحة الفرضية، والإجابة على أسئلة الدراسة تم أستخدام المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج الإستقرائي والاستنباطي باعتبارهم المنهاج الانسب في تناول مثل هذه الدراسات، وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور الملف النووي الإيراني والمحطات الهامة في تاريخه، ودراسة أثر الإنعكاسات الإيجابية، والسلبية للاتفاق النووي الإيراني على تركيا، وقد اعتمد البحث في جمع المعلومات، على مجموعة من المصادر، والمراجع المتمثلة في الكتب، والدوريات، والرسائل العلمية، والصحف، بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية، وقد تم تقسيم هذه الورقة ، إلى عدة محاور رئيسية تمثلت في: أولاً- نشأة وتطور البرنامج النووي الإيران، اما المحور الثاني فتناول الاتفاق النووي الايراني ومواقف القوى الاقليمية والدولية منه، بينما تناول المحور الثالث الإنعكاسات الإيجابية والسلبية للاتفاق النووي على تركيا، وتأثير هذا الاتفاق على العلاقات الايرانية التركية.

Abstract:

This study focuses on the development of the Iranian nuclear program concluded between Iran and the major countries in 2015 and its negative and positive repercussions on Turkey, and the impact of this agreement on the development of Iranian-Turkish relations.

To what extent does the nuclear agreement between Iran and the major powers affect Turkey:

1. What is the nature of the Iranian nuclear agreement?
2. What are the implications of Iran's nuclear spending on Turkey?

The hypothesis of the study pointed out that the nuclear agreement between Iran and the major countries will have repercussions on Turkey, whether these reflections are positive or negative, and this agreement will have an impact on the Iranian-Turkish relations, and to validate the hypothesis, and to answer the questions of the study was used descriptive analytical methodology, The historical approach and the inductive and deductive approach as the most appropriate approach in dealing with such studies, and this study aims to track the stages of the development of the Iranian nuclear file and important stations in its history, and to study the impact of positive and negative repercussions of the Iranian nuclear agreement on Kia, the research in the collection of information, based on a set of sources, references of books, periodicals, scientific theses,

newspapers, in addition to the International Information Network, this paper has been divided, into several main axes were: First - the emergence and development of the program The third axis dealt with the positive and negative repercussions of the nuclear agreement on Turkey, and the impact of this agreement on Iranian-Turkish relations.

أولاً: المقدمة:

يعد موضوع الإتفاق النووي الإيراني من بين أهم المواضيع المثيرة للجدل على الساحة الدولية، نظرا للإصرار إيران على إمتلاك السلاح النووي ،وتأكد في نفس الوقت أنه من أجل أغراض سلمية، في حين ترى الدول الأخرى من بينها الدول الغربية أنه مقدمة للوصول إلى قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ،وهذا ما أدى إلى تخوف الدول ا اورة من هذا المشروع، فبالرغم من الصعوبات التي واجهتها إيران حول هذا الموضوع من عقوبات إقتصادية ، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقا ا المتوترة مع الدول الأخرى وبعد نظرة في عمق هذا المشروع تقرر إبرام إتفاق مع إيران وما يحمله من إيجابيات وسلبيات على دول الإتفاق ومدى تأثيره على العلاقات الإيرانية التركية في ظل مايحدث في متغيرات دولية، وإقليمية الجديدة،

ثانياً: مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، تبلورت لدى الباحث رغبة في التعرف على ظروف وطبيعة الإتفاق النووي الإيراني وانعكاسات الايجابية، والسلبية على تركيا، ويمكن تلخيص المشكلة في الإشكالية المتمثلة في السؤال التالي:

إلى أي مدى يؤثر الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى على تركيا؟

ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

١. ما هي طبيعة الاتفاق النووي الإيراني؟
٢. ماهي إنعكاسات الانفاق النووي الإيراني على تركيا؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:

إن الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى ستكون له إنعكاسات على تركيا

رابعاً: أهمية الدراسة:

بالنسبة لأهمية العلمية لموضوع الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على تركيا فهو يعتبر من مواضيع العلوم السياسية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية بصفة

خاصة،أما الأهمية العملية فتكمن في دراسة خلفيات وأبعاد الإتفاق النووي الإيراني ومدى وإنعكاساته الإيجابية، والسلبية على تركيا.

خامساً: أهداف الدراسة:

١- تتبع مراحل تطور الملف النووي الإيراني والمحطات الهامة في تاريخه.
٢- إبراز دور تركيا في التوصل للاتفاق بين ايران والدول الكبرى
٤-دراسة أثر الإنعكاسات الإيجابية، والسلبية للاتفاق النووي الإيراني على تركيا.

سادساً: حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الزمنية في دراسة الاتفاق النووي وإنعكاساته على تركيا، أما الحدود المكانية فهي تركيا وإيران، ضمن منظمة الشرق الأوسط.

سابعاً: منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث إلى استخدام أسلوب التعامل المنهجي عن طريق الاستعانة بالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي.

١- المنهج التاريخي:

وفي هذا المنهج يقوم الباحث بدراسة تاريخ الظاهرة، وتحديد الحقائق السابقة عنها، وتحليلها والاستفادة منها[١].

٢- المنهج الوصفي التحليلي:

وهذا المدخل لا يتوقف عند حد جميع البيانات والمعلومات لوصف الظاهرة، بل يتعداها إلى تحليل الظاهرة، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها، والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطوره

٣- المنهجى الاستقرائي والاستنباطي[٢]:

يبدأ مسار التفكير حسب الطريقة الاستقرائية من الملاحظة الحسية المباشرة إلى الفرضية ومنها إلى المفاهيم، والقوانين ومنها إلى النظرية ومن هذه الاخيرة إلى الممارسة، كذالك فيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج وبين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الدهني، فهو يبدأ بالكليات ليصل إلى الجزئيات باعتبار أن القبض على الكليات لا يكون إلا من خلال النظريات، والقوانين، والمفاهيم، وهذا يتم

الحصول عليه من خلال دراسة استقرائية سابقة، قد جرى اختيارها سابقاً، وهو يعتمد في ذلك بصورة رئيسية على التحليل وقواعده[٣].

ثامنًا: مصادر جمع المعلومات:

١- المصادر الأولية للدراسة:

وهي تشمل الوثائق والتقارير الصادرة عن الدوائر الرسمية، وغير الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث.

٢- المصادر الثانوية للدراسة:

وهي تشمل الكتب التي تناولت الموضوع، أو جانباً منه، وكذلك الدوريات المتخصصة، والرسائل العلمية، والصحف العربية، أو غير العربية المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر، أو غير مباشر بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية "الأنترنت

تاسعًا: مصطلحات الدراسة:

الشرق الأوسط : يشمل هذا المصطلح للإشارة إلى الدول الموجودة في هذه المنطقة، ومفهوم الشرق الأوسط حسب موسوعة لاروس الفرنسية يشمل، تركيا، سوريا، مصر، لبنان، السعودية، العراق، ليبيا، السودان، إيران، وأحيانا أخرى أفغانستان ، باكستان والهند و هناك من يرى الشرق الأوسط يشمل كل البلاد العربية، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، وهناك من يرى أن المصطلح تعبير سياسي يضم قوميات مختلفة،و أنه خليط من السلالات، والأديان، والشعوب، واللغات

البرنامج النووي الإيراني : هو ذلك التوجه القائم في إيران لإمتلاك عناصر القوة الشاملة بما فيها الفعاليات، والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال إمتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلا لأغراض عسكرية وبناء الذات، وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة، وصولا إلى مستوى قوة أقليمية يعتد لها من قبل جميع دول المنطقة.

أولاً: البرنامج النووي الإيراني

١- نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني:

بدأت الجهود، والمساعي النووية الإيرانية منذ عهد الشاه (محمد رضا بهلوي ١٩٤١ – ١٩٧٩)، وهناك اختلاف في بعض المصادر حول تحديد زمن تلك المساعي، فمنهم من يرى أن إيران بدأت برنامجها النووي منذ عام ١٩٥٧، والبعض الآخر رجح أنها بدأت في عام ١٩٥٩، لكن أغلب المصادر تشير إلى إنها قد بدأت فعليًا منذ عقد الستينات من القرن العشرين، وذلك للأغراض السلمية[٤]، وفي نفس العام أنشأ الشاه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، ومركز طهران للبحوث النووية، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا في عام ١٩٦٧[٥].

وعلى الرغم من أن إيران قد وقعت عام ١٩٦٨ على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا أن شاه إيران لم يخفِ طموحه إلى امتلاك السلاح النووي، حيث خطط لإنشاء ٢٣ مفاعل للطاقة في كل أنحاء إيران، وأشارت المعلومات بأنه وضع مشاريع للوصول إلى طاقة نووية، تبلغ ٢٨ ميغا وات بحلول عام ٢٠٠٠، ولتحقيق مشروعه سعى إلى إبرام العقود، والدخول في مفاوضات مع العديد من دول العالم، ويعتبر الشاه هو أول من أرسى قواعد البرنامج النووي الإيراني، وأن الهدف المعلن كان الحصول على الطاقة الكهربائية، غير أن البرنامج يحمل في ثناياه نوايا مغايرة، تتعلق بالسعي إلى الحصول على السلاح النووي، ويؤكد ذلك الشاه، عام ١٩٧٤، بقوله: "نحن من بين أولئك الدين لا يملكون أسلحة نووية، ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع تملكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جدًا[٦]، وللتأكيد من حسن النوايا فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وقعت طهران معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية[٧]، وبموجب المادة الرابعة من المعاهدة، يحق لإيران إنتاج الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، كما يحق لها الحصول على المعدات، والمواد، والمعلومات العلمية، والتكنولوجيا الخاصة بالمجال النووي[٨].

وفي عام ١٩٧٠ قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في إنشاء حقول لتخصيب اليورانيوم في أوربا، وقد استفادت إيران من هذه الخطوة، وفي نفس العام

وقعت طهران عقدًا مع شركة Faramatome الفرنسية، لبناء مفاعلين نوويين في منطقة تارخورين، على ضفة نهر الكارون، في منطقة الأهواز، بقدرة ٩٣٥ ميغا وات، تعمل بالماء الخفيف، إلا أن البناء في هذا المفاعل قد توقف بعد إلغاء رئيس الوزراء الإيراني "مهدي بازرك" هذا العقد بعد الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩ [٩]، كما استثمر نظام الشاه مع ألمانيا حوالي ٦ مليار دولار في بناء المنشآت النووية، حيث بدأ العمل ببناء مفاعلين نوويين في ميناء بوشهر، في أواخر سنة ١٩٧٥، وبداية عام ١٩٧٦، بموجب اتفاق مع شركة (كرافتفيرك يونيون) الألمانية، كما وقعت اتفاقية اخرى مع شركة سمينز الألمانية لبناء مفاعلين نوويين آخرين، وفي نفس العام وقعت إيران اتفاقية سرية مع جنوب إفريقيا، حصلت بموجبها على مادة العجينة النووية، التي تحتاج إليها، ثم دخل الشاه في محادثات طويلة مع الولايات المتحدة لنقل تكنولوجيا الذرية إلى إيران[١٠].

ومع قيام الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩ دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تمامًا عن سابقتها، إذ أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية، حيث اتخذ صناع القرار في إيران موقفًا سلبيًا تجاه الأنشطة النووية الإيرانية، إضافة إلى ذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، بل فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا شاملاً على البرنامج النووي الإيراني، بسبب احتجاز الرهائن الأمريكيين.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن البرنامج النووي الإيراني بدأ يشهد مزيدًا من الدفع، حيث أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية أحدثت تحولاً في التفكير الإستراتيجي الإيراني، وبدأت القيادة الإيرانية بإعادة إحياء البرنامج النووي، فنفذت كثيراً من الأنشطة المتعلقة بذلك، وقامت بتقوية منظمة الطاقة الذرية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز أبحاث نووية جديدة، واعتمدت إيران في تلك الفترة، على الاتحاد السوفيتي، إذ وافقت موسكو على تقديم أسلحة تتراوح قيمتها ما بين ٢ إلى ٤ مليار دولار إلى إيران، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي[١١].

لقد شهد العالم متغيرات كثيرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، هذه المتغيرات أدت إلى الاختلال في بنى العلاقات الدولية، كما أفرزت حرب الخليج الثانية معطيات جديدة على كافة الأصعدة، لذلك عملت إيران على الاستفادة من هذه المتغيرات، بتكثف الجهود، وسرعة الانطلاق مجددًا في برنامجها النووي، حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطًا مكثفًا في هذه الفترة، بحيث أصبحت إيران تملك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة[١٢]، واستمرت إيران في جهودها، حيث أبرمت تعاقدًا مع الصين، لتزويدها بالوقود النووي عام ١٩٩١، وفي نفس العام ذكرت التقارير الصحفية أن رفسنجاني أنهى أثناء زيارته للصين مفاوضات خاصة لشراء مفاعلين نوويين[١٣]، وفي عام ١٩٩٢ أعلنت روسيا إنها وقعت اتفاقاً مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، واتفاقاً آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي[١٤]،وقد بقى البرنامج النووي الإيراني يلفه شيء من الغموض، حتى عام ٢٠٠٢، عندما نشرت صور التقطتها الأقمار الصناعية لمنشآت نووية إيرانية سرية تحت الإنشاء، وغير معلن عنها، الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تبدأ بتحقيق مكثف حول البرنامج النووي الإيراني، والذي كشف عن سلسلة من الحقائق وهي أن إيران لم تكن وفية بالتزاماتها، بوصفها دولة غير نووية، وهذا أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧، والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية، وعسكرية على إيران[١٥].

ثانيًا: الاتفاق النووي الإيراني:

تعود المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن البرنامج النووي الإيراني إلى عام ٢٠٠٣، ففي نفس العام، أبرمت إيران اتفاق مع فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، علقت إيران بموجبه- مؤقتًا- جوانب من برنامجها النووي، ولكنها أكدت على حقها في تطوير التكنولوجيا النووية[١٦]، وقد توقف التفاوض بعد فوز الرئيس السابق، أحمد نجاد، الذي اختار مسار المواجهة مع الغرب، حين قرر تخصيب اليورانيوم، الذي كان الرئيس خاتمي قد أوقفه، كبادرة حسن نية وذلك في الأشهر الأخيرة من رئاسته الأخيرة، في العام ٢٠٠٤، وبسبب تصريحات الرئيس الإيراني العدائية تجاه الغرب،

وإسرائيل بدأت الولايات المتحدة، ومعها الدول الثلاثة، التي كانت مشتركة في التفاوض تأخذ منحى جديد في التعامل مع إيران، وهو التلويح بالعقوبات الاقتصادية، وكانت هذه العقوبات تنذر بأن باب التفاوض قد تم إغلاقه، لكن ما حصل هو أن تلك العقوبات قد فتحت الباب على الفصل الثاني من المفاوضات. والتي حضرت فيها الولايات المتحدة ومعها روسيا، والصين، وبذلك حضرت الدول الدائمة العضوية الخمس مع ألمانيا، وكانت إيران والولايات المتحدة قد تبادلات الرسائل السياسية عبر الوسطاء الأوربيين، أو عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تعكس المزاج الغربي من البرنامج النووي الإيراني، من حيث سلميته، أو عسكريته، وفي هذا السياق لم تكن روسيا بعيدة عن المشهد التفاوضي، حيث كانت ترى، وتروج للخيار الأفضل لحل معضلة البرنامج النووي الإيراني[١٧]، ولم تنجح المفاوضات مع الدول الأوروبية بل زادت العقوبات على الاقتصاد الإيراني، وفي ظل الفراغ الدبلوماسي، وزيادة الحديث عن الخيار العسكري، دخلت الدبلوماسية التركية، والبرازيلية على الخط عام ٢٠٠٩، وتحدثت عن استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب، والموجود لدى إيران، بيورانيوم مخصب جاهز، يتم تزويد إيران به لأغراض توليد الطاقة، ولكن هذه المبادرة لم تنجح، حيث تصر الولايات المتحدة، والدول الأوربية على ضرورة وقف التخصيب أولاً، وترى تلك الدول أن العقوبات ستجبر إيران على تغيير مواقفها وبعد تسلم جون كيري منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة تزايد الحديث عن دور أمريكي مباشر، حيث بدأت مرحلة الخيار الدبلوماسي المتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، حيث كانت هذه المرحلة تستذكر تجربة التفاوض الأمريكي مع كوريا الشمالية، والذي نتج عنه اتفاق الإطار، هذا النموذج يمكن أن يبنى عليه أي حل سياسي لمعضلة الملف النووي الإيراني، بعد فرض سلسلة من العقوبات عليها، واعتبرت الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ فترة السكوت المتعلقة بالملف النووي الإيراني حيث كان الطرفان الأمريكي والإيراني يأملان في وسط يحي المسارات الدبلوماسية، وفي تلك الظروف جاء الدور العماني الذي جمع في عام ٢٠١٢ بين وفد أمريكي بحضور جون كيري، مع علي صالحي، كبير المفاوضين في البرنامج النووي

الإيراني، في سلطنة عمان، وحدثت هذه الاجتماعات التي عكست إستراتيجية جديدة لإيران.

وبسبب الأحداث التي شهدتها المنطقة، وتزايد الفجوة بين إيران ومحيطها، وبعض المؤشرات الاقتصادية، التي مثلت إنذارًا خطير للقيادة السياسية في إيران، تلك المؤشرات دفعت إيران إلى العودة إلى خيار التفاوض، وقد شجع ذلك تولي الرئيس الإيراني، حسن روحاني، رئاسة الجمهورية في إيران[١٨]، حيث استأنفت المفاوضات بين إيران ومجموعة (٥+ ١) في أكتوبر ٢٠١٣، وبدأ كل من الطرفين خطوة في اتجاه الآخر، حتى تم التوصل إلى اتفاق حول تجميد مؤقت لأنشطة إيران النووية، ومدته ٦ أشهر، والذي وفر للأطراف الوصول إلى اتفاق نهائي، ووفر لإيران فرصة لاستجماع قواها، وتم توقيع الاتفاق في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣[١٩]، وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤ تم تمديد الاتفاق المؤقت لـ ٧ أشهر، لأجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي في مارس ٢٠١٥، على أن يتم التوقيع النهائي للاتفاق في أول يونيو ٢٠١٥، ويمكن تلخيص أهم بنود الاتفاق في دفع العقوبات تدريجيًا عن إيران، والسماح لها بمواصلة التخصيب بكميات محدودة، لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب، والسماح باستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث والتنمية، ويقابله التزام إيران برفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي وتخزينها تحت إشراف دولي، والتخلص من ٩٨% من اليورانيوم المخصب لديها، وقبول عودة العقوبات سريعًا خلال ٦٥ يوماً، إذا حدث أي خرق للاتفاق، وإعطاء وكالة الطاقة الذرية الدولية مدخلاً بشكل دائم، لتفتيش المواقع أينما، وحيثما كان ذلك ضرورياً، كما يستمر الحظر على توريد الأسلحة لإيران لمدة ٥ سنوات استمرار الحظر على الصواريخ لمدة ثماني سنوات من الاتفاق[٢٠].

وعلى الرغم من أن الاتفاق في الشكل هو بين إيران والدول الست الكبرى، إلا أنه في الواقع بين إيران وأمريكا، التي تمتلك رفع العقوبات على إيران، لقد خرجت كل من إيران، والولايات المتحدة ببعض ما تريد فكان الاتفاق ترجمة عملية لصيغة رابح – رابح، وفقًا لتوازنات القوى الراهنة بين أمريكا وإيران، فيما لم تسمح توازنات

القوى لأمريكا بانتزاع الحق في تخصيب اليورانيوم من إيران فإن توازنات القوى في المقابل لم تسمح لإيران بأكثر من اعترافها بحقها في تخصيب اليورانيوم، القائم فعلاً مع تقليص البرنامج النووي الإيراني وإعادته خطوات إلى الوراء، ومنعها من التحول إلى قوة نووية عسكرية [٢١].

*** المواقف المختلفة من الاتفاق النووي الإيراني:**

١- المواقف الإقليمية من الاتفاق النووي الإيراني:

أ- الموقف السوري:

توالت التصريحات الرسمية، ووسائل الإعلام الرسمية السورية على تهنئة إيران على المكاسب التي حققتها في اتفاق الإطار الذي لا يخدم مصالح الشعب الإيراني في مجال الطاقة النووية فحسب، بل يخدم أيضا الحملة الدولية لعزل إسرائيل، وقد أصدرت وزارة الخارجية السورية، ووزير الإعلام السوري، وسفير سوريا في الأمم المتحدة تصريحات مفصلة حول هذه المسالة، بل إن القيادة الإقليمية لحزب البعث دهبت إلى أكثر من ذلك، من خلال تأكيدها على أن اتفاق الإطار يعزز الثقة في الانتصار على العدو الصهيوني[٢٢].

ب- الموقف الخليجي:

لا يهتم الخليجيون كثيرًا بالمحتوى التقني للاتفاق، لكن كل تركيزهم على نتائج هذا الاتفاق، ويتضح ذلك من خلال الربط بين الاتفاق النووي، وعدم التدخل الإيراني في البلدان العربية من خلال تصريحات أمير قطر، في كامب ديفيد وترحيبه بالاتفاق النووي مع إيران.

لقد عزز الخليجيون مخاوفهم من رغبة إيران في الهيمنة الإقليمية، من خلال دعمها للحوثيين في اليمن، وتهديدها للدول الخليجية، بل أن المخاوف تتضاعف عند رفع العقوبات المفروضة عليها، والتي يتوقع أن يتم معها الإفراج عن نحو ١٧٥ مليار دولار من أموالها في الخارج، والذي يُعتقد أن جزءًا منها سيذهب لدعم السياسات الإقليمية لإيران في المنطقة، وهذا الوضع يهدد المنطقة بانطلاق سباق التسلح غير المسبوق في ظل حصول إيران على هذه الأموال، كما تطالب بعض الأصوات

الخليجية- بعد توقيع الاتفاق النووي- بضرورة الاستفادة من التكنولوجيا النووية، غير أن خيار الحصول على أسلحة نووية يظل خياراً مستبعداً طالما بقيت إيران لا تمتلك هذه الأسلحة(٢٣).

ج- الموقف الإسرائيلي:

تُجمع كل التيارات، والقوى السياسية في إسرائيل على ضرورة استمرار احتكار إسرائيل السلاح النووي في الشرق الأوسط، وعلى منع إيران من الحصول عليه، إلا أنه لا يوجد اتفاق على الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك في ظل انتقادات بعض أحزاب المعارضة لطريقة وأسلوب رئيس الحكومة نتنياهو في التصدي لهذا الملف، والذي أدى إلى صدام علني مع الرئيس بارك أوباما، حيث ترى بعض القوى أن السبيل الأفضل هو تعزيز العلاقات مع البيت الأبيض من أجل التأثير على مضامين الحل النهائي مع إيران.

وقد تتراوح ردود الفعل الإسرائيلية بخصوص الاتفاق بين المغالاة في رفضه، والقبول المتحفظ الشروط (٢٤)، حيث اتسمت ردت فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزرائه بالتشدد في رفض الاتفاق النووي الإيراني، إذ يرى نتنياهو أن هذا الاتفاق هو خطأ تاريخي، وأن الدول العظمى تجازف بمستقبلنا الجماعي، وأن العالم بعد هذا الاتفاق أصبح أكثر خطورة عما كان عليه، وأن الاتفاق يمكن إيران من امتلاك القدرة النووية، وإنتاج ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإسرائيليون يتفقون بأن هذا الاتفاق يدخل المنطقة في مرحلة جديدة، تحمل تحديات، وتهديدات لإسرائيل، فهذا الاتفاق يضع حداً للعقوبات ضد إيران، وينهي عزلتها الدولية، الأمر الذي يقود إلى تعزيز قوتها في كافة المجالات، ويعزز مكانتها ودورها، ونفوذها في المنطقة(٢٥).

٢- المواقف الدولية من الاتفاق النووي الإيراني:

أ- الموقف الأمريكي:

من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا الاتفاق يساعد على الدخول إلى الانتخابات الرئاسية بإنجاز مهم على الصعيد الدولي، فقد أقرت هذه الاتفاقية

إحدى أهم مبادئ الديمقراطيين في العلاقات الدولية، وهو مبدأ التفاوض من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية، فالاتفاق يعد انتصارًا للإدارة الأمريكية على المستوى الإجرائي في التعامل المستقبلي مع الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى إبعاد أمريكا عن الخيار العسكري، وأعبائه، كما يحقق هذا الاتفاق انتصاراً شخصياً للرئيس الأمريكي، باراك أوباما ينهي به عهدته الرئاسية بمنجز تاريخي، ولكن الجمهوريون أعلنوا أن حزبهم سوف يرفض هذا الاتفاق، حيث يرون أن هذا الاتفاق يمنح الفرصة لإيران بتوفير الوقت، والإمكانيات لامتلاك السلاح النووي، كما أنه يعزز موقف إيران كقوة لها نفوذ في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى رفضهم للأسلوب الذي اتبعته إدارة أوباما، الذي صور أن الاتفاق هو نقيض للحرب، وقد أعلنت إدارة أوباما أن الرئيس سوف يستخدم حق الفيتو، إذا ما صوت الكونجرس ضد هذا الاتفاق، وعلى صعيد الشرق الأوسط، فإن التحولات التي شهدتها المنطقة جعلت إيران تفرض نفسها على المجتمع الدولي، والولايات المتحدة، باعتبارها جزءً من الحل في الصراعات الدائرة [٢٦].

ب- الموقف الروسي:

بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران، ومجموعة (٥+ ١) في فيننا، في يوليو ٢٠١٥ أصدر الرئيس بوتن بياناً، رحب فيه بالاتفاق، مؤكداً على دور روسيا في التوصل إليه[٢٧].

لقد شكل الاتفاق النووي حافزاً كبيراً لروسيا في الاستفادة من نفوذها السياسي، والاقتصادي في بناء مزيد من الشراكة، والتعاون مع إيران الطامحة إلى تحديث ترسانتها العسكرية، وتنمية مواردها الاقتصادية، وظهرت ملامح التعاون بعد تسليم إيران منظومة الصواريخ الدفاعية "إس ٣٠٠"، وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية، والاقتصادية[٢٨].

ج- الموقف الصيني:

هناك أهتمام، وحرص صيني على الوصول إلى اتفاق بين الدول الست، وطهران، ولا شك أن جزءً من هذا الاهتمام يعود إلى التطورات الموجودة

والانعكاسات الايجابية المنتظرة من هذا الاتفاق على الصين، والمتمثلة في استيراد المزيد من الغاز الرخيص من إيران، ورفع حجم التعاون الاقتصادي، والتجاري مع إيران، إضافة إلى ذلك، فإنه في حالة تم الاتفاق على الملف النووي الإيراني فسيسهم ذلك في إزالة عامل من عوامل التوتر بين واشنطن، وبكين، كما أن هذا الاتفاق سوف يؤدي إلى تعزيز الدور، والنفوذ الصيني في الشرق الأوسط، من أجل ذلك أسهمت الصين خلال المراحل المختلفة من المفاوضات في حل الخلافات بين واشنطن، وطهران من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لمشكلة البرنامج النووي الإيراني.[٢٩]

ثالثًا: انعكاسات الاتفاق النووي الايراني على تركيا:

١- الاتفاق النووي والعلاقات الإيرانية التركية:

هناك العديد من القضايا التي تشكل لكل من إيران وتركيا نقاطاً تتطلب تعاونا مشتركا، ونقاط خلاف يظهر التباين فيها جليا، فكلا الدولتين تدين بالإسلام، وتتميز بموقع جغرافي إستراتيجي، وتعتبران من أقوى الدول في المنطقة، كما أنه ليس هناك شك في أن البرنامج النووي، المثير للجدل ليس فقط على الصعيد الدولي وحسب، وإنما على الصعيد الإقليمي، ومنها تركيا، فبمتابعة المشهد السياسي، والمواقف المتأرجحة ما بين تركيا وإيران في الفترات والسنوات السابقة نرى اختلافا في المصالح، والأهداف، مما يجعلها في صراع خفي إلى حد ما في عدد من القضايا، منها البرنامج النووي الإيراني، ورغبة تركيا في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، والتي لن تعتمد على مجرد سلسلة من إنفتاحات اقتصادية، وإنسانية، وإنما على موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني أيضا، فموقف تركيا معقد، حيث أنها في سنوات الحرب الباردة كانت تحت المظلة النووية الأمريكية،، رغم إدراك تركيا بأنها الآن ليست المستهدف الأول من البرنامج النووي الإيراني، فإنها تعي أنه ستكون له تداعيات واضحة عليها سوف يترتب عنها نتائج إستراتيجية.[٣٠]

إن أول تعليق رسمي تركي على الاتفاق النووي الإيراني جاء بعد ساعات قليلة من توقيع الاتفاق، حيث صرح وزير الخارجية التركي تشاوس أوغلو بـ "إننا في تركيا مسرورون بأن المفاوضات قد انتهت بتفاهم سياسي، نحن سعداء بأن نرى أن

هناك إجماعًا على الإطار العام للاتفاق، ونأمل أن يتوصلوا إلى اتفاق نهائي"[٣١]، ثم وصف رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو- خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف- الاتفاق بأنه "خطوة إيجابية"، ودعا جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي[٣٢]، وقبل توجه الرئيس التركي إلى إيران في زيارة رسمية بيوم واحد أصدر الناطق باسم الحكومة التركية تعليقاً، أبدى فيه ارتياح بلاده للتوصل إلى اتفاق بين إيران، والدول الست، حول برنامجها النووي، منوهاً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين سيشهد ارتفاعاً ملحوظاً[٣٣].

٢- الانعكاسات الايجابية والسلبية للاتفاق النووي على تركيا:

أ- الانعكاسات الايجابية:

لم يكن الترحيب التركي بالاتفاق النووي الإيراني، أمراً مستغرباً، بل كان متوقعاً، ففي حالة الوصول إلى اتفاق نهائي لمشكلة البرنامج النووي الإيراني، ودخول هذا الاتفاق إلى حيز التنفيذ سوف تكون له انعكاسات إيجابية على المصالح التركية العليا، حيث ترى تركيا أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية في كافة المجالات مع إيران، والتي كانت تضررت نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، حيث تزداد تلك الشراكة بعد الرفع التدريجي للعقوبات، وتسعى تركيا إلى زيادة معدل التبادل التجاري مع إيران، وتشجيع المواطنين الإيرانيين لزيارة تركيا، وهذا ما صرح به الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان ،خلال المؤتمر الصحفي مع نظيره الإيراني، الذي عقد في طهران في أبريل ٢٠١٥، حيث قال: "إننا نسعى إلى أن يصل معدل التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٣٠ مليار دولار[٣٤]، كما أن اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين سوف تدخل حيز التنفيذ في نفس العام[٣٥]، كما أن هذا الاتفاق سوف يؤدي إلى استيراد المزيد من النفط، والغاز الإيراني، باعتبار أن تركيا تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة من الخارج، بما يلبي احتياجاتها لتحقيق النمو[٣٦]، وهنا ينبغي أن تتذكر أهمية إيران بالنسبة إلى تركيا باعتبار أن إيران مزود رئيس للطاقة في تركيا، حيث أشار وزير المالية التركي إلى أن هذا الاتفاق سوف

يعزز العلاقات التركية، الإيرانية، وسوف يحقق الكثير للاقتصاد التركي[٣٧]، من جهة أخرى فإن التوصل إلى حل دبلوماسي من دون اللجوء إلى القوة العسكرية، يقطع الطريق على محاولة إيران بسط سيطرتها على المنطقة، بعد امتلاكها للسلاح النووي، حيث إن امتلاكها لهذا السلاح سوف ينعكس بشكل سلبي على أمن تركيا، وعلى التوازن في ميزان القوى بين الطرفين[٣٨].

إن الاتفاق النووي يعزز من موقف تركيا، واحتفاظها بحقوقها المستقبلية فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم محلياً، بما يتوافق مع اتفاقية الانتشار النووي، لاسيما في ظل التوجهات المتزايدة لدى الولايات المتحدة، والقوى النووية في العالم، لدفع البلدان الطامحة إلى الطاقة النووية إلى الابتعاد

عن حق التخصيب محلياً مقابل تأمين الوقود النووي لها[٣٩] كما أن الاتفاق الأمريكي الإيراني قد يضع تركيا في موقع أفضل لإدارة علاقات ثنائية متعددة وذلك مع دول الخليج، وإيران من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.[٤٠]

ب- الانعكاسات السلبية:

مثلما تكون للاتفاق النووي انعكاسات إيجابية على تركيا، يكون له- أيضاً- انعكاسات سلبية سوف تؤثر على تركيا، ومن هذه الآثار تراجع قدرة تركيا على الضغط والمناورة، حيث أن تواصل إيران اندفاعها وتوسعها الإقليمي سيتطلب من تركيا مواقف أكثر حدة، ووضوحاً في وجه إيران، وذلك للاعتماد الشديد على مصادر الطاقة الإيرانية، ناهيك عن حجم التبادل التجاري، والاعتماد الاقتصادي على طهران، كل ذلك قد يؤدي إلى إضعاف قدرة أنقرة على التعبير عن موقفها السياسي، وهو ما يعني تقليص قدرتها على المناورة، وعلى القيام بإجراءات تضغط من خلالها على الجانب الإيراني، وهو الأمر الذي سيحتم عليها- بالضرورة- البحث عن وسائل أخرى، من ناحية أخرى فإن الاتفاق النووي الإيراني يقوي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين إيران، والغرب، مما يعطي أفضلية إقليمية لإيران خاصة مع الآمال الأمريكية المعقودة عليها في العمل على ملفات مشتركة، هي في الأساس تعمل فيها ضد المصلحة التركية سواء في سوريا، أم في العراق، أم في الخليج، بالإضافة إلى أن

هذا الإتفاق قد يعطي إيران دفعة إقليمية، ويعزز من اندفاعها الجيوسياسي، وفي كلتا الحالتين: سواء أدى الإتفاق إلى تغيير سلوك إيران أم لم يؤدٍ إلى ذلك، فإنه سيترك انعكاساته على موقع تركيا ودورها الإقليمي، ولا يبدو أن تركيا قد حسمت أمرها- حتى الآن- في الإعتماد على سياسة واضحة لمواجهة مثل هذا التحول.(٤١)

٣- تطور العلاقات الإيرانية التركية بعد الاتفاق النووي:

لقد ساد التوتر في العلاقات بين إيران، وتركيا بعد الاتفاق، حيث ألغى وزير الخارجية الإيراني زيارته المقررة إلى تركيا في اللحظة الأخيرة، وتزامن هذا التوتر مع هجمات حزب العمال الكردستاني، حيث زعم بعض المحللين تصاعد تلك الهجمات بعد الاتفاق النووي، في أشارة إلى الدعم الإيراني للحزب، وتبع هذا اتهامات متبادلة بين مسؤولين في أنقرة، وطهران، ويُعزى سبب هذا التدهور المفاجئ في العلاقات إلى التنافس التاريخي بين البلدين، وتسارع صعود قوة إيران الاقليمية، ولكن يرى البعض أن هذا التراجع في العلاقات لم يكن بسبب الاتفاق، أو بسبب صعود قوة إيران، لأن الاتفاق حاول أن يحل قضية مزمنة، ولم يغير فجأة الترتيبات الإقليمية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه في حالة ازدهر، الاقتصاد الإيراني بعد الاتفاق ستكون تركيا أول المستفيدين من هذا التطور، لذلك لا يمكن أن يُعزى سبب التراجع في العلاقات إلى إبرام الصفقة بين إيران، والغرب، أو بروز إيران كقوة إقليمية، ولكن بعدئذ كيف يمكن أن نفسر التفاؤل الحذر من الجانب التركي تجاه الصفقة، وتدهور العلاقات بين البلدين.

إن سبب التدهور في العلاقات حسب قول مسؤولين أتراك هو بروز دور إيران في الانقسامات الطائفية، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة، إضافة إلى زيادة التعاون الإستراتيجي بين طهران، وموسكو، حيث عززت زيارة بوتن إلى إيران، في نوفمبر ٢٠١٥ الشراكة بين إيران، وروسيا، كما أن التعاون الروسي، الإيراني لدعم النظام السوري قد غير الموازين على الأرض ضد حلفاء تركيا، وهكذا أصبحت تركيا قلقة من التعاون الروسي، الإيراني.

ولكن على الرغم من تفاقم الخلافات بين أنقرة، وطهران إلا أن هذا الاتفاق سبب نوعاً من التخفيف من هذا التوتر، حيث بدأ رجال الأعمال الأتراك يلتفون حول إيران، وبدأت الشركات التركية تُظهر أهتمامها بإيران، ففي نهاية المطاف زار رئيس الوزراء التركي، في مارس ٢٠١٦ إيران، وأكد على أهمية الحوار بين تركيا، وإيران، ثم بادل الرئيس الإيراني حسن روحاني الزيارة إلى تركيا، في أبريل ٢٠١٦، واكد خلال الزيارة على ضرورة تجاوز الخلافات، وزيادة التعاون بين البلدين.[٤٢]

الخلاصة:

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى أن إيران بذلت مساعي حيثية من أجل امتلاك التكنولوجيا النووية، وذلك بإقامة عدد من المحطات النووية بمساعدة الدول المالكة لها من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات مع تلك الدول، ففي هذا المجال دعمت الولايات المتحدة، والدول الغربية، إيران بالتكنولوجيا، فترة حكم الشاه، ولكن بعد قيام الثورة في إيران، وتغيير السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، والغرب، بدأ الصدام بينهم، وبدأت مرحلة جديدة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فبسبب الأخير نجحت الضغوطات الأمريكية في إصدار العديد من القرارات عن مجلس الأمن، والقاضية بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، من أجل كبح جماحها النووي، ومن أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، دخلت إيران في مفاوضات مع الدول الكبرى فيما يخص برنامجها النووي، وكان لتركيا دور كبير في تلك المفاوضات، فبعد مباحثات عدة بين إيران ومجموعة الدول (٥ + ١) توصل الطرفان إلى اتفاق إطار حول برنامجها النووي في يونيو ٢٠١٥، ورحبت تركيا بهذا الاتفاق، والذي سيتم بموجبه الدفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التعاون الاقتصادي بين إيران وتركيا، كما أن لهذا الاتفاق دور كبير في تخفيف حدة التوتر العلاقات من خلال زيادة التركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية، فمثلما تكون للاتفاق النووي انعكاسات إيجابية على تركيا، يكون له- أيضاً- انعكاسات سلبية سوف تؤثر على تركيا، ومن هذه الآثار تراجع قدرة تركيا على الضغط والمناورة، حيث أن تواصل إيران اندفاعها وتوسعها الإقليمي.

المراجع:

(١) أماني أحمد خضير، **مقدمة في مناهج وأساليب البحث العلمي**، مكتبة عبد الدايم، الإسماعيلية ٢٠١٢ ص٦٤.

(٣) اماني احمد خضير، **مقدمة في مناهج وأساليب البحث العلمي، مرجع سابق**، ص٦٣

(٣) أماني أحمد خضير، نفس المرجع، ص٢٧.

(٤) محمد سالم الكواز، البرنامج النووي الإيراني (النشأة، التطور، الدوافع)، مركز الدراسات الإقليمية، العدد ٨، المجلد ٢٥. ٢٠١٢، ص٢٣٠

(٥) نفس المرجع، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٦) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط، ،دمشق، دار الأوائل، ٢٠٠٦، ص ١١٧، ١١٨.

(7) Mohamed sahimi.2003 "iron nuclear program part 1: LTS History. Ryands Iran new.
http //Ryvands.com

(8) Paul Keer. K 2009, "Iran's nuclar program status" CRS. Report for congreas.
http//www.fas.org/sgp/cris/nuke/Rl34544,sep-5-10-2010.

(9) Jalil Roshandel and saeed ehlotfian 1996 "Iranj's Atomic programs and foreign propaganda" Hamsharlre Daily newspaper August 22 http://www.mtholyoke.edu/acad/wtrel/Iranke.htm.

(١٠) محمد سالم الكواز، البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(١١) فهد مريان خزار، وحيدر عبد الواحد ناصر، الأزمة النووية الإيرانية التطورات، الدوافع الدلالات الإستراتيجية، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٣، ٢٠٠٦ ص ٢٠١، ٢٠٢.

(١٢) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية بين المقترحات الأوربية والتحفظات الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٥٥.

(13) Anthony H. crdsman Iran and nuclear weapon center for strategic and international studies Washington dc 2000 http//www.csis.org.

(14) Anthony H.cordesman, weapons of mass distraction in the culfand and greter middle east force trends strategytactics and damage center for strategy and international studies washingtow November 9/1998- P 31- 32.

(١٥) وجدان فالح حسين، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(16) Kenneth Katzman, Paul K. kerr Iran nuclerr agreemer congressional Research cerise – httpps/fasorg/sgp/crs/nuke/R4333.

(١٧) محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيننا: ماذا بعد، الدوحة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص١٦.

(١٨) محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جينيف إلى فينا، مرجع سابق، ص ٥، ٦.

(١٩) التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني، الجزيرة نت، ٤ يونيو ٢٠١٥.

http://www.algazeera.net/encyelopedid/evnts/2015/6/4

(٢٠) الإعلان الرسمي عن اتفاق تاريخي بشأن برنامج إيران النووي، بي بي سي عربي، ١٤ يوليو ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/araic/middleeast/2015/07/150714

(٢١) مصطفى اللباد، الخفي في اتفاق جنيف بين إيران والدول الست الكبرى، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٧، ٢٠١٤، ص ١٦.

(22) Divid pollok "Polarized Arab reactions to the Iran nuclear framework" the Washington institute – www.washingtonintstitiut.org/2015/4/9.

(٢٣) خالد الشايع، نتائج الاتفاق النووي الإيراني: دول الخليج نحو السياق النووي، العربي الجديد، ٢٠١٥/٤/٦.

http://www.ialaraby.couk

(٢٤) إسرائيل واتفاق الاطار النووي (تقدير موقف)، الدوحة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، ص٢.

(٢٥) الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، (تقدير موقف)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥. ص ٣، ص ٦.

(٢٦) الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١٥ ص ٤.

(٢٧) حسين عماد حسين العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط "الأزمة السورية – الملف النووي الإيراني"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية، ٢٠١٦ http://www.democratic.ac.de

(٢٨) إيران وروسيا ما بعد الاتفاق النووي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ٢٠١٧.

http://arabiangcis.org

(٢) علي حسن باكير، **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين، وروسيا**، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٣-٩-٢٠١٥

http://www.umayya.org/publications.ar/reerts-ar-ar/70779

(١) هاكان يافور، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠، ص١٥

(31) "**Turkey welcomes Iran nuclear agreement. hops Tehran will go further**" Reuters 3-4-2015.

http://www.reuters.com/artiele/2015/04/3

(32) "**Turkey contended over nuke deal between iran and P5 +1**", 4/4/2015

http://www.trt.net.tv English/turkey/2015/04/3

(٣٣) المتحدث باسم الرئاسة التركية يبدي ارتياح أنقرة حول الاتفاق النووي مع إيران، ترك بريس ٢٠١٥/٤/٦.

http://www.turkpress.com/node/7260

(٣٤) معمر فيصل الخولي، الموقف التركي من اتفاق لوزان النووي، **مرجع سابق**.

(٣٥) علي حسن بكير، **محددات الموقف التركي من الملف النووي الإيراني**، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٥/٤/٢٧.

http://www.studies.aljazeera.net

(٤)علي حسن بكير، **كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على تركيا؟** متاح على:

http://www.turkpress.com2015

(37)Galilia lindens trauss "**Are Iranian – Turkish – relations expected to change in the aftermath of the agreement",** Editors avner Gogov, owen alterman institute for national secunty studies July 2015//http:/ /www. inss. org.il

(38) "**Nuclear power in turkey**" World nuclear association arch 2015 http://www.world-nuclear.org/country-profiles/conutries.

(39) **Nuclear eneyi: akuya do ilkod?m. Aljazeera turk** 14 – 4 – 2015. http://www.aljazeera.com

(٤٠) علي حسن باكير، **العلاقات التركية الأمريكية، أمريكا وتركيا** "معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة"، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، يونيو ٢٠١٥.

http:// www. altzeera. net

(٤١) غراير سارة، **الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جلفة، ٢٠١٧، ص٧٢-٧٣.

(٤٢) بيرم سينكايا، **العلاقات الايرانية، التركية بعد الاتفاق النووي (نموذج واقعي للتساوم)**، ترجمة احمد عيشة، الدوحة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧، ص١٩، ٢٠.